حمى الطلب على الذهب في مصر

القاهرة ـ **عادل صبري**

يثير صعود الذهب على مدار العامين الماضيين ارتباكاً في الأسواق المصرية، متأثراً تارة بزيادة السعر العالمي، وأخرى بتراجع قيمة الجنيه أمام الدولار، وثبات الكميات المعروضة بالأسواق، إذ يعتبر البنك المركزي واردات الذهب خارج أولوياته، التي يمكن أن يوفر الدولار من أجلها لشراء احتياجات الموردين. ارتفع سعر غرام الذهب عيار 21 الأكثر طلباً إلى 3175 جنيهاً، وعيار 24 إلى 3628 جنيهاً، وعيار 18 إلى 2721 جنيهاً، وعيار 14 إلى 2116 جنيهاً (الدولار = نحو 46,85 جنيهاً).

ويأتي ذلك بينما يشير المجلس العالمي للذهب إلى ارتفاع إجمالي الطلب على الذهب خلال الربع الأول من 2024، بنسبة 3% على أساس سنوي، مشيرا إلى أن الشراء يعد الأقوى منذ عام 2016، حيث لم يشهد الربع الأول أي توقف في وتيرة شراء الذهب من البنوك المركزية، التي أقبلت على شراء سبائك الذهب والعملات الذهبية. جاءت مصر ضمن قائمة الدول الأكثر شراء للذهب لاستخدامه كاحتياطي نقدي خلال عام 2023. وأصابت حمى الطلب على الذهب المصريين، متأثرة بربط سعر الذهب في الأسواق بسعر الدولار في سوق الذهب الذي تراوح ما بين 60 و70 جنيهاً في تعاملات السوق، قبل أن يتراجع إلى نحو 46,85 جنيهاً. وانخفضت قيمة الجنيه أمام العملات الصعبة بنسبة 40% مع التعويم الأخير، إذ كان سعر الدولار يبلغ في البنوك 31 جنيهاً، خلال الفترة من يناير 2023 إلى 6 مارس/آذار 2024، قبل ان يتراجع إلى أقل من 47 جنيهاً حالياً.

يؤكد مشترون أن لجوءهم لشراء الذهب، رغم الاتجاه الصعودي للأسعار، يأتي رغبة في تأمين ودائعهم، وتوقعاً لتحقيق عوائد أفضل من الفائدة المرتفعة في البنوك، لافتين إلى أن ارتفاع معدلات التضخم، وتوقع استمرارها في المنحنى السائد العام الجاري والمقبل، يجعل الذهب أفضل فرصة للاستثمار الآمن. يؤكد محللون أن تراجع السوق العقاري وزيادة أعباء امتلاك الوحدات العقارية، ومرور القطاع بفترة ركود لفترة غير معلومة المدة، جذب أموال الطبقة الوسطى إلى الاستثمار في العملات وسبائك ومشغولات الذهب القديمة. في هذا الإطار، قال مستشار وزير التموين لشؤون الذهب، ناجي فرج، لـ«العربي الجديد»، إن الإقبال على شراء الذهب ما زال يلقى زخماً رغم التراجع في قيمة الجنيه، وتوحيد سعر الصرف وتوافر الدولار بالأسواق، لافتاً إلى أن استمرار الطلب يعكس قوة الذهب كملاذ آمن للاستثمار ومخزن للقيمة وباب أمل لتحقيق عائد محترم عند البيع خلال الفترة المقبلة. يؤكد فرج أن الطلب على شراء الذهب يشمل المصوغات والسبائك والعملات الذهبية، مشيراً إلى أهمية تدخل الدولة في زيادة المعروض لمواجهة ارتفاع الطلب بالأسواق. يطالب فرج الحكومة بتجديد مبادرة إعفاء المصريين العاملين في الخارج من الجمارك على ما يحملونه من الذهب، ليساهم في زيادة المعروض، وتشجيعهم على توجيه مدخراتهم إلى البلاد، باعتبار الذهب بديلاً للدولار المتراجع في إجمالي التحويلات للعام الثاني على التوالي.

يتوقع فرج أن تصل قيمة أونصة الذهب إلى 3000 دولار بنهاية 2024، متأثرة بحالة الحرب الاقتصادية بين أهم اقتصادين الأميركي والصيني، واتجاه روسيا والصين والهند إلى شراء الذهب والابتعاد عن الدولار، واستمرار حالة التوتر الاقتصادي والأمني عالمياً. يؤكد خبراء أن ارتفاع الذهب يعكس حالة الاضطراب في عالم يزداد فيه الأغنياء ثراء ويكشف النظام العالمي عن هشاشته، في مواجهة الأزمات الاقتصادية والكوارث البيئية، بما يدفع الناس إلى العودة إلى التمسك بالذهب والاقتصاد الحقيقي، بحثاً عن الأمان وقت الحروب والتقلبات الجيوسياسية.

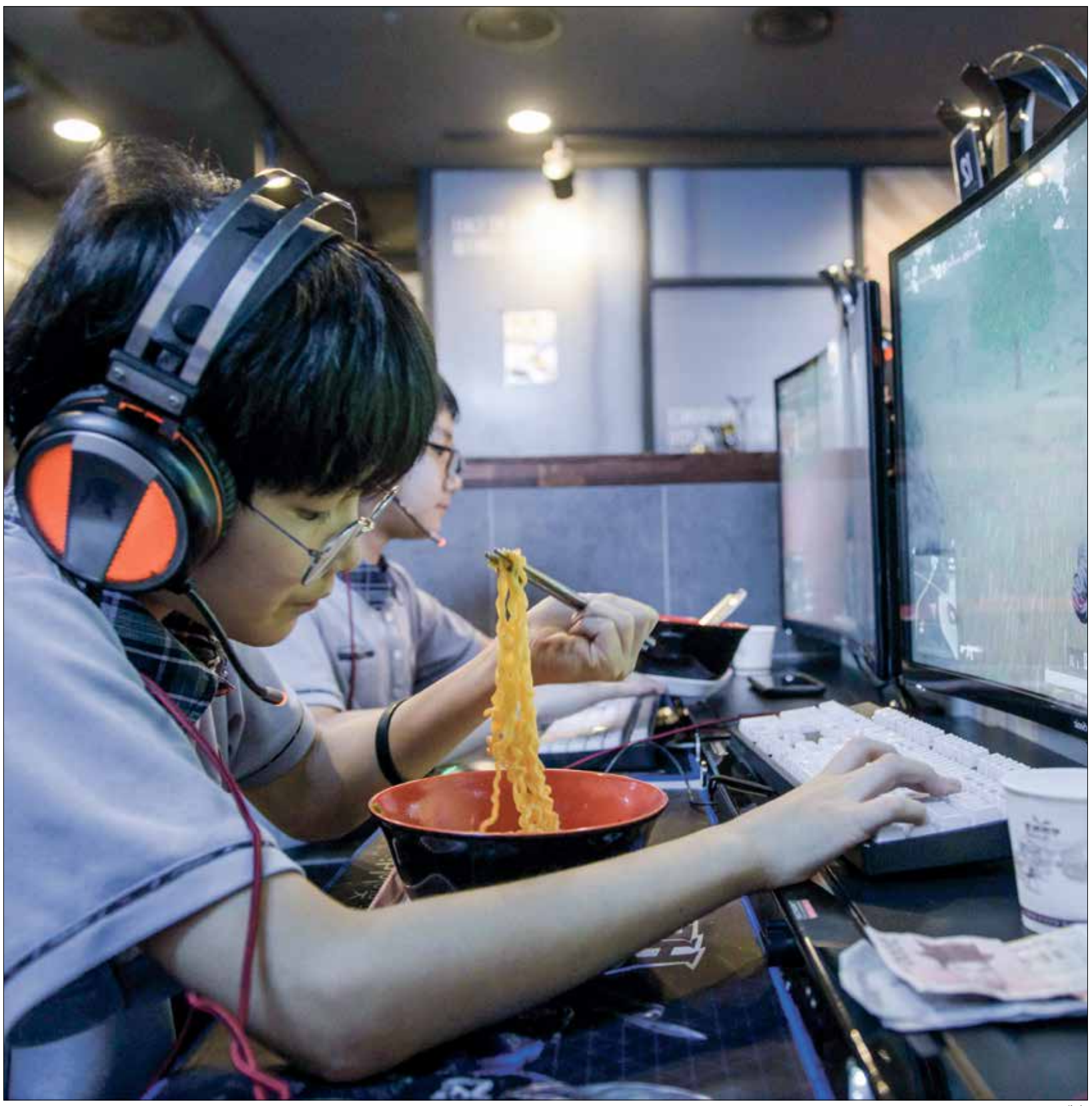

(فرانس برس)

زيادة صادرات المعكرونة سريعة التحضير

أظهرت بيانات، أمس الأحد، أن صادرات كوريا الجنوبية من المعكرونة سريعة التحضير تجاوزت 100 مليون دولار لأول مرة الشهر الماضي، بفضل تزايد شعبية الثقافة والطعام الكوريين. وسجلت صادرات المعكرونة سريعة التحضير، أو «راميون» باللغة الكورية، 108,6 ملايين دولار في إبريل/ نيسان، بزيادة 46,8% عن نفس الشهر من العام الماضي، لتنمو بأسرع وتيرة منذ مايو/أيار 2022، وفقا لوكالة الجمارك الكورية. وقالت الوكالة إن هذه هي المرة الأولى التي تتجاوز فيها القيمة الشهرية 100 مليون دولار. وفي العام الماضي، وصلت صادرات الراميون إلى مستوى قياسي بلغ 952 مليون دولار، بزيادة 24,4% عن عام 2022. وتتوقع الوكالة أن تتجاوز الصادرات مليار دولار هذا العام.

لقطات

تراجع مؤشر بورصة مسقط

أنهى المؤشر العام لسوق مسقط تعاملات الأحد، أولى جلسات الأسبوع متراجعاً 0,22%، خاسراً 10,37 نقاط، مقارنة بمستوياته في نهاية جلسة الخميس. وتأثر المؤشر العام بتراجع الأسهم القيادية والأداء السلبي للقطاعات مجتمعة،

تتقدمها الصناعة بنسبة 0,44 في المائة؛ بضغط سهم صناعة الكابلات المتراجع بنسبة 3,54 في المائة، وتراجع المها للسيراميك القيادي بنسبة 2,37 في المائة. وحد من تراجع قطاع الصناعة صدارة سهم ريسوت للإسمنت للرابحين بنسبة 6,4 في المائة.

مصفاة نفط روسية توقف عملياتها بعد هجوم

ذكرت وكالة إنترفاكس للأنباء أن مصفاة سلافيانسك للنفط بمنطقة كراسنودار في جنوب روسيا أوقفت عملياتها الأحد عقب هجوم أوكراني كبير بالطائرات المسيرة. وقالت السلطات المحلية في وقت سابق أمس إن ست طائرات مسيرة تحطمت في موقع المصفاة خلال هجوم شنّته أوكرانيا. وسلافيانسك مصفاة خاصة تبلغ طاقتها الإنتاجية أربعة ملايين طن من النفط سنوياً، أي ما يعادل نحو مليون برميل يومياً.

الكويت تشتري 500 ميغاواط كهرباء

وقّعت وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة الكويتية، أمس، عقد شراء 500 ميغاواط من الطاقة، من خلال شبكة الربط الكهربائي الخليجي، بحسب ما أعلنه وكيل وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة هيثم العلي، الذي أشار إلى أن التعاقد يتضمن شراء 300 ميغاواط من سلطنة عمان و200 ميغاواط من قطر، وفق رويترز. يُشار إلى أن الكويت تمتلك 26,7% من أسهم التأسيس لهيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي، وهي شركة مساهمة مسجلة من الدول الأعضاء للمجلس.

84,8 ألف منتسب إلى غرفة قطر

كشف رئيس مجلس غرفة قطر خليفة بن جاسم آل ثاني، أن العدد الإجمالي لمنتسبي الغرفة بلغ في نهاية 2023 نحو 84,84 ألف منتسب، منهم 5708 سجلات جديدة، كما بلغ العدد الإجمالي للمعاملات التي نفذتها الغرفة العام الماضي أكثر من 92 ألفاً، مع إصدار أكثر من 46 ألف شهادة منشأ. ولفت وفق بيان للغرفة، أمس، إلى أن الغرفة نظمت في 2023 وشاركت في أكثر من 175 فعالية، واستقبلت نحو 70 وفداً تجارياً؛ لبحث سبل تعزيز التعاون بين القطاع الخاص القطري ونظيره في الدول الأخرى.

قطر تدعم قطاع النقل بخدمات التاكسي الطائر

الدوحة ـ **العربي الجديد**

تبدأ قطر مطلع العام المقبل، إجراء تجارب عملية لخدمات التاكسي الطائر الكهربائي، وخدمات الشحن الطائر الكهربائي. وأوضحت وزارة المواصلات القطرية في بيان أمس الأحد، أنها قدمت كافة الموافقات اللازمة والتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة، لإطلاق هذا النوع من التجارب. وستساهم هذه الخطوة في دعم أداء قطاع النقل، عبر إضافة مفهوم حديث لوسائل التنقل الجوي التي تعتمد على أنظمة التكنولوجيا العالمية، وتقنيات الذكاء الاصطناعي، بما يعزز من ترابط منظومة النقل العام وتكاملها واستدامتها وصداقتها للبيئة. كما تأتي هذه الخطوة في إطار عمل الوزارة لتحقيق أهداف استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة التي تركز على تسخير التكنولوجيا المتقدمة وتحقيق التنمية المستدامة والتنوع الاقتصادي، فضلاً عن دعم المكانة الرائدة لدولة قطر على خارطة قطاع النقل، وصولاً إلى تنفيذ ركائز رؤية قطر الوطنية 2030. ويتوقع أن تساهم خدمة التاكسي الطائر، عند تطبيقها، في تخفيف الزحام المروري التي تعانيه معظم شوارع الدوحة الرئيسة، خاصة أوقات الذروة الصباحية والمسائية. وحسب تقرير لمركز قطر للابتكارات التكنولوجية (كيومك)، ارتفع معدل الازدحام المروري خلال أيام الأسبوع في العام الماضي بنسبة 23% مقارنة بعام 2022. وبيّن التقرير زيادة بمعدل 14% في العلاقة بين مستويات الازدحام وعدد السكان، مما يشير إلى استمرار كون المركبات هي الوسيلة الرئيسية للتنقل، وعلى الجانب المقابل، تراجع تأثير الزوار على الازدحام بنحو 40%. واعتبر التقرير شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الأكثر ازدحامًا العام الماضي بمؤشر ازدحام 14,4%، وخلال أيام العمل، كانت الذروة المسائية (من الساعة السادسة إلى السابعة) هي الفترة الأكثر ازدحامًا في اليوم بمؤشر ازدحام 12,2%. وتُقدر تكلفة الازدحام العام الماضي بنسبة 0,47% من الناتج المحلي الإجمالي.

وتواصل قطر العمل على منظومة نقل صديقة للبيئة ومستدامة، وبلغت نسبة تشغيل الحافلات الكهربائية، 73% خلال الربع الأول من العام الحالي، على أن تتحول منظومة حافلات النقل العام إلى حافلات كهربائية بنسبة 100% بحلول عام 2030، بما يضع الدولة الخليجية ضمن مصاف أعلى الدول تحقيقاً لهذه النسب في قطاع النقل والمواصلات صفري الانبعاثات الكربونية بالعالم.

فلسطين

تدمير واجهة غزة البحرية... شواطئ تحت النيران

استهدف الاحتلال الإسرائيلي تدمير الواجهة البحرية لقطاع غزة بفعل الغارات الكثيفة، والأحزمة النارية، ونيران الآليات العسكرية والزوارق الحربية

غزة ـ **علاء الحلو**

تسبب العدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة للشهر الثامن على التوالي في تدمير الواجهة البحرية والمرافق والمنشآت السياحية، بفعل الغارات الكثيفة والأحزمة النارية ونيران الآليات العسكرية والزوارق الحربية، ما أدى إلى تغيير معالم الشريط الساحلي. وكانت الواجهة البحرية لقطاع غزة، المحاصر من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي مُنذ سبعة عشر عاما، تُعتبر المُتنفس الوحيد لأهالي القطاع، خاصة في ظل انعدام الأماكن العامة، والأماكن الترفيهية، ونُدرة المُتنزهات والحدائق، جراء التضييق الإسرائيلي على الفلسطينيين في المجالات كافة. وبدأ الاستهداف الإسرائيلي للمُنشآت السياحية مُنذ اليوم الأول للحرب في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، عبر استهداف الاستراحات البحرية، والفنادق، والمطاعم، والأكشاك الخشبية، والكافتيريات، وكافة ملامح الحياة السياحية، التي كانت مُنهكة أساساً بفعل التبعات السلبية للحصار الإسرائيلي وانعدام القُدرة الاقتصادية والمالية عند أهالي القطاع.

تدمير الشواطئ

إلى جانب التأثيرات الاقتصادية الصعبة التي خلّفها التدمير الإسرائيلي للمُنشآت السياحية في مُختلف مناطق المدينة، وتحديدا على طول الشريط الساحلي، ومُضاعفة نسب البطالة، فإنه تسبب أيضاً بآثار بيئية واجتماعية، بفعل أطنان الرُكام، وتدمير البنية التحتية إلى جانب تصريف مياه الصرف الصحي نحو البحر، الذي تحول من منطقة سياحية واقتصادية إلى منطقة نفايات غير صحية. في الإطار، أوضح الخبير الاقتصادي صبحي فروانة أن القصف الإسرائيلي غير المُتوقف على قطاع غزة تسبب في تدمير ما يزيد عن 90% من المرافق والمناطق السياحية، عبر قصف المنشآت والمعالم السياحية، وفي مقدمتها الفنادق والشريط الساحلي والمطاعم الرئيسة، وصالات الأفراح، والأكشاك. وأشار فروانة لـ«العربي الجديد» إلى صعوبة حصر الأضرار بشكل دقيق بفعل تواصل العدوان الإسرائيلي، إلا أنها تُقدر بمئات ملايين الدولارات، مُبيّناً أن القطاع السياحي كان يساهم بقرابة 3% من مجمل الاقتصاد الفلسطيني، إلى جانب توفير مئات آلاف فرص العمل. وشدد فروانة على تعمّد قوات الاحتلال الإسرائيلي تدمير الواجهة البحرية والسياحية لقطاع غزة، ضمن تدميرها الكامل لمُختلف أشكال الحياة فيه، لجعله مكاناً غير صالحا للحياة، إلى جانب شل قدراته الاقتصادية، من خلال مُحاربته في مجال السياحة، والاقتصاد، والصناعة والزراعة، وغيرها، مُرجحا أن تتواصل عملية إعادة اعمار القطاع السياحي بعد انتهاء الحرب مُدة خمس سنوات على الأقل، وفق تعبيره.

تخريب المنشآت السياحية

من جانبه، أكد رئيس قسم الإعلام في بلدية غزة محمد السرساوي أن الاحتلال الإسرائيلي قام بتدمير الواجهة البحرية على شاطئ بحر مدينة غزة، وكورنيش البحر، وصالات الأفراح وشارع الرشيد والمنشآت السياحية والخدماتية والمطاعم والفنادق ومئات الأكشاك الخشبية المُسجلة لدى البلدية، وعربات بيع المشروبات الساخنة العشوائية خلال عمليات القصف والتدمير التي طاولت المرافق الحيوية والخدماتية ومُختلف أشكال الحياة.

وبيّن السرساوي لـ«العربي الجديد» أن الاحتلال، الذي تعمّد تدمير الواجهة البحرية والمُنشآت السياحية والشاليهات والمُنتجعات والنادي البحري والحدائق العامة والاستراحات وممرات المُشاة والمُنحدرات، يُدرك مدى حجم الآثار الاقتصادية الكارثية، علاوة على الآثار النفسية والمُجتمعية، خاصة في ظل شُح الأماكن الترفيهية، واعتبار البحر المُتنفس الوحيد لأهالي القطاع. وشدد السرساوي على أن الواجهة البحرية كانت مصدر دخل لعشرات آلاف الأسر الفلسطينية التي كان أربابها يعملون في مختلف المرافق السياحية، أو على طول الشريط الساحلي، الذي كان يضم مئات الأكشاك الصغيرة التي يعتمد عليها أصحابها في توفير الدخل اليومي. ولفت السرساوي إلى أن التأثيرات السلبية لتدمير الواجهة البحرية وقصف المُنشآت السياحية والفنادق والمطاعم ستظهر بشكل أكبر مع انتهاء الحرب، خاصة مع حلول فصل الصيف، الذي يُحول البحر إلى مزار يومي للمُستجمين.

الدبابات والزوارق الحربية

وتمتد الواجهة البحرية على طول الشريط الساحلي لقطاع غزة، بدءاً من المناطق الشمالية وصولاً إلى مدينة رفح جنوباً، وكانت من ضمن الأهداف الأولى للحرب، خاصة بعد بدء التوغل البري الإسرائيلي من الناحية الشمالية الغربية، وغربي مدينة غزة، حيث قامت الدبابات والزوارق والطائرات الحربية بمسح الشريط الساحلي وتسويته بالأرض، وفقاً لسياسة الأرض المحروقة التي يتبعها الاحتلال الإسرائيلي في عُدوانه على القطاع.

وإلى جانب التأثيرات الكارثية للعدوان الإسرائيلي المُتواصل مُنذ 225 يوما على الواجهة البحرية والمنشآت الاقتصادية، فقد تسبب القصف المُتواصل بنسف مناطق سكنية، وتدمير ما يزيد عن 70% من منازل المواطنين الفلسطينيين، فيما أسفر عن استشهاد وفقدان 45 ألف فلسطيني، وإصابة 79 بجراح مختلفة.

%3

أوضح الخبير الاقتصادي صبحي فروانة لـ«العربي الجديد» أن القطاع السياحي كان يساهم في قرابة 3% من مجمل الاقتصاد الفلسطيني، إلى جانب توفير آلاف فرص العمل.

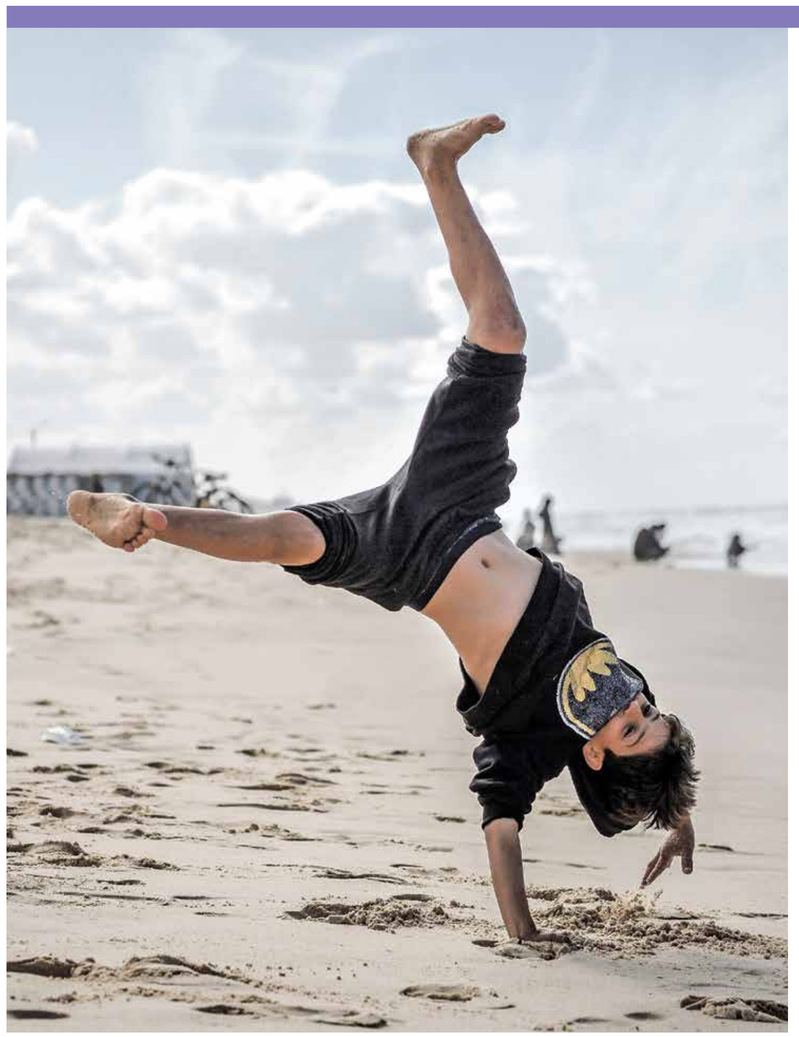

طفل يلهو على شاطئ غزة يوم 28 نوفمبر 2023 (عبد رقوت/الأناضول)

الأردن

فجوات في تعديلات «العمل المرن»

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

لاقت التعديلات الحكومية على نظام العمل المرن في الأردن اعتراضات من مختصين في سوق العمل الذين رأوا فيها فجوات وتشوهات لا تخدم العمال وإنما تعزز هيمنة أصحاب العمل وتفرض الواقع الذي يريدونه على العاملين لديهم. ويرى مختصون في سوق العمل أن نظام العمل المرن في الأصل لم يحقق الغايات المرجوة منه بالشكل المطلوب وإنما هنالك العديد من الإشكاليات التي ما تزال قائمة وظهرت جلية إبان جائحة كورونا. وتشمل أشكال العمل المرن، العمل عن بعد والعمل لبعض الوقت والعمل ضمن ساعات مرنة وأسبوع العمل المكثّف والسنة المرنة.

وحدد النظام الفئات الخاضعة لأحكامه أو التي يحق لها تحويل عملها إلى عمل مرن، وتشمل: العامل المنتظم في أحد البرامج الأكاديمية أو المهنية بجميع مراحلها، والمرأة المرضعة والمرأة الحامل إذا استدعت حالتها الصحية ذلك بموجب تقرير طبي يثبت ذلك والعامل الذي يتولى رعاية طفل أو أكثر والعامل الذي يتولى رعاية أحد كبار السن أو أحد أفراد الأسرة والأقارب من الدرجة الأولى الذين هم في حاجة إلى مساعدة للقيام بأعباء حياتهم اليومية، والعامل ذا الإعاقة، إضافة إلى أي عامل في المؤسسة تنسجم طبيعة عمله مع أي شكل من أشكال العمل المرن. «المرصد العمّالي الأردني» قال في وقت سابق إنه على الرغم من أهمية النظام في زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة إضافة إلى زيادة مرونة العمل وتعزيز الإنتاجية، إلا أنه كان يحتوي على بعض الثغرات التي أعاقت تطبيقه على أرض الواقع.

وبيّن «المرصد» أن النظام القديم لم يحقق احتياجات سوق العمل خاصة بعد جائحة كورونا لأن تطبيقه كان مقترناً بموافقة أصحاب العمل، وهو ما أدى إلى عدم تطبيقه بشكل واسع، ولم يؤخذ على محمل الجد من المنشآت. وفي هذا السياق، قال عضو مجلس إدارة غرفة صناعة عمّان موسى الساكت لـ«العربي الجديد» إن العمل المرن أثبت أهميته خلال جائحة كورونا حيث وجدت العديد من المنشآت بما فيها الحكومية نفسها مضطرة إلى تسيير الأعمال وإنجازها عن بعد من دون توقف ما عكس الحاجة إلى الاستمرار بهذه الممارسة لاحقاً في مجالات عمل معينة وضوابط محددة. وأضاف أن العمل المرن يعزز الإنتاجية ويوفر الوقت والجهد اللازمين لإنجاز الأعمال كما يراعي ظروف بعض شرائح العمال خاصة المرأة ومتطلباتها الاجتماعية ما يزيد مشاركتها الاقتصادية. وأضاف أن نظام العمل المرن والتعديلات المقترحة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أوضاع جميع الأطراف ومصالحها بحيث لا يكون هنالك تأثير على أصحاب الأعمال والأنشطة المختلفة وفي الوقت نفسه يتم توفير بيئة وظروف عمل مناسبة خاصة للمرأة.

الباحثة في النوع الاجتماعي وحقوق المرأة علا بدر، قالت بحسب ما أورده المرصد العمالي الأردني إن تطبيق النظام ما يزال مرتبطاً بموافقة أصحاب العمل، كما في النسخة القديمة من النظام، إذ أعطت الفقرة (ا) من المادة (6) من النظام الصلاحية لأصحاب العمل بالموافقة أو الرفض لطلب العامل الذي يريد تحويل عقده إلى عقد عمل مرن، وهو ما قد يعرقل تطبيق النظام بالطريقة الصحيحة. وأضافت أن الأصل إلزام صاحب العمل بتحويل عقد العمل المعتاد إلى عقد عمل مرن إذا كان العامل أو العاملة من الفئات التي يحق لها تحويل عملها إلى نظام العمل المرن التي حددها النظام. وبينت أن النظام لم يحدد أنواع الإعاقات التي يشترط وجودها في العامل أو العاملة لتحويل عقد العمل العادي إلى عقد عمل مرن، ما قد يؤدي إلى ظلم هذه الفئة في أحقيتها بالعمل المرن. وأشارت إلى غياب ضمانات واضحة في النظام لعدم تعرّض العمّال لأي انتهاكات أو استغلال أو انتقاص من حقوقهم عند تحويل عقودهم إلى عقود مرنة، خاصة ما يتعلق بالأجور.

سوق تجاري في إربد يوم 10 مارس 2024 (بيت الجليدي/الأناضول)

أخبار العرب

طرح عام لبيوت الاستثمارية القابضة الكويتية

حددت مجموعة البيوت الاستثمارية القابضة الكويتية، التي تقدم خدمات الموارد البشرية وخدمات عقارات، أمس الأحد نطاقاً سعرياً لطرحها العام الأولي بين 480 و500 فلس كويتي للسهم (الدينار= 1000 فلس). وقالت إنها تهدف إلى جمع ما يصل إلى 45 مليون دينار كويتي (146,53 مليون دولار). وتخطط الشركة لطرح 30% من إجمالي أسهمها في البورصة الكويتية، في ما سيكون أول إدراج جديد في البورصة منذ حوالي عامين. ومن المتوقع أن يُعلن عن السعر النهائي للطرح يوم الأحد المقبل على أن يبدأ تداول الأسهم في يونيو/ حزيران. وشهدت منطقة الخليج موجة من عمليات الطرح العام الأولي في السنوات القليلة الماضية في إطار خطط واسعة النطاق لتعزيز أسواق رأس المال وتنمية القطاع الخاص وجذب الاستثمار. وحتى الآن هذا العام، أدرجت شركات مثل المطاحن الحديثة السعودية وشركة سبينس صاحبة امتياز سلسلة متاجر التجزئة سبينس في الإمارات، في حين أعلنت شركات أخرى مثل سماسكو السعودية أنها تعتزم طرح أسهم.

مصر: استمرار توريد القمح المحلي

تواصل الصوامع في مختلف محافظات مصر، استقبال توريد القمح، حيث تتابع وزارة التموين يومياً سير العمل في منظومة توريد واستلام القمح المحلي. وفي محافظة الشرقية (شمال) قالت وكيلة وزارة التموين في الشرقية فايزة عبد الرحمن، إن ما تم توريده من القمح إلى الشون والصوامع ومراكز التجميع بنطاق المحافظة بلغ 582217 طناً و195 كيلوغراماً. وشددت وكيلة الوزارة في بيان أمس، على ضرورة التزام جهات التسويق بالسداد الفوري للمزارعين موردي القمح موسم حصاد 2024 وبحد أقصى بعد 48 ساعة من تاريخ الاستلام، مؤكدة أن الدولة المصرية تولي اهتماماً كبيراً للقطاع الزراعي والتوسع في زراعة المحاصيل الاستراتيجية. وفي محافظة الدقهلية (شمال) أعلن المشرف العام على مديرية التموين والتجارة الداخلية بالدقهلية محمد السيد دايره، ارتفاع حصيلة توريد القمح إلى 244 ألفاً وسبعة أطنان و93 كيلوغراماً من القمح في جميع المواقع التخزينية بالمحافظة.

تقارير عربية

أسواق

وصفة صندوق النقد لا توقف تدهور الريال اليمني

عدن ـ **فاروق الكمالي**

تستمر العملة اليمنية (الريال) في التدهور المتسارع، بعد ثلاثة أعوام على قيام البنك المركزي اليمني بتنفيذ إصلاحات اقترحها صندوق النقد الدولي، لمعالجة أزمة العملة المحلية، من خلال إدارة مزادات أسبوعية للعملة الأجنبية، تهدف إلى السيطرة على تقلبات أسعار الصرف. وانخفض الريال اليمني بشكل متسارع في السوق غير الرسمية، منذ منتصف مايو/أيار الجاري، وبلغ أدنى مستوى له على الإطلاق يوم السبت الماضي، عند 1725 ريالاً مقابل الدولار، بالمقارنة مع 1411 ريالاً عند تنفيذ أول مزاد للعملة الأجنبية مطلع نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، فيما يعلن البنك المركزي عن سعر أقل، وحدد سعر الصرف الرسمي في مزاد الثلاثاء الماضي عند 1677 ريالاً للدولار. ويقول البنك المركزي إن نظام المزاد يهدف إلى إعطاء قيمة عادلة للعملة المحلية مقارنة بالدولار، وإلغاء التباين في سعر الصرف بين السوق الرسمية والموازية، إلا أن سعر الصرف الرسمي الجديد لا يزال أقل من سعر السوق الموازية، وليس للمزاد سوى تأثير متواضع جداً على سعر الصرف غير الرسمي.

أجرى اليمن، أول مزاد لبيع الدولار مطلع نوفمبر/تشرين الثاني 2021، عبر منصة REFINITIVE المالية التي تعد جزءاً من مجموعة بورصة لندن، وبموجب هذا النظام، يبيع البنك المركزي كمية معينة من النقد الأجنبي لتجار الواردات من السلع الأساسية، من خلال عملية تقديم العطاءات ويشتري العملة المحلية في الفترات الفاصلة بالسعر المحدد في المزاد السابق.

وأوضح خبراء مصرفيون أن البنك المركزي يواجه صعوبات في تنفيذ آلية مزاد الدولار، نتيجة عدم توفر احتياطيات كافية من النقد الأجنبي، في ظل الانقسام المالي والمصرفي في البلاد، فضلاً عن اختلالات هيكلية. وقالت مصادر حكومية لـ«العربي الجديد» إن البنك المركزي استنزف احتياطياته من العملات الأجنبية، البالغة 1,5 مليار دولار، بعد عام واحد من التحول إلى نظام المزاد، لكنه في المقابل نجح في توفير سيولة نقدية كافية من العملة المحلية، استخدمها لدفع رواتب موظفي الدولة، بعد توقف عائدات النفط الخام. وقال تقرير حديث للبنك المركزي اليمني، في فبراير/ شباط الماضي، إن إجمالي العروض المقدمة من البنك منذ أول مزاد وحتى نهاية يناير/ كانون الثاني 2024، بلغ 2,7 مليار دولار، وتوقع أن يتجاوز إجمالي مبيعات النقد الأجنبي في المزاد ثلاثة مليارات دولار بنهاية العام الجاري. وأوضح البنك المركزي، في التقرير الذي اطلعت عليه «العربي الجديد»، أن القمح يتصدر قائمة السلع التي تمت تغطية استيرادها من خلال مزادات العملة الأسبوعية، بنسبة 35,12% من إجمالي العروض، وبقيمة 164 مليون دولار، يليه الدجاج المجمد بنسبة 10,32%، ويأتي السكر ثالثاً بنسبة 9,89%. وتسبب التراجع المتسارع الأخير لليرال في ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وقالت الأمم المتحدة إن اليمن لا يزال يواجه تحديات اقتصادية حادة، بسبب انخفاض احتياطيات النقد الأجنبي، وتراجع قيمة الريال اليمني بنسبة 33% خلال عام 2023، مما أدى إلى تفاقم ضغوط السوق التضخمية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وحاول البنك تبرئة آلية مزاد العملات الأجنبية، وأرجع الاضطرابات في أسعار الصرف بدرجة رئيسية إلى الضغوط الكبيرة التي يتعرض لها الاقتصاد اليمني، نتيجة تأثير جملة من العوامل الظرفية والهيكلية التي تتعلق بتراجع الاحتياطيات من العملات الأجنبية، وتقلص عائدات الصادرات النفطية.

المركزي يستهدف قيمة عادلة للعملة المحلية من مزادات الدولار

ومنذ مطلع 2023، اعتمد «المركزي اليمني» على وديعة نقدية سعودية قدرها مليار دولار، مكّنته من الاستمرار في تنفيذ آلية مزاد الدولار حتى نهاية أكتوبر/ تشرين الأول من العام نفسه، لكنها توقفت بعدها لمدة شهرين، بسبب نفاد النقد الأجنبي، قبل أن يستأنف العمل بالمزاد في 24 يناير 2024. واعتبر المحلل الاقتصادي، حسام السعيدي، أن هناك آليات أكثر جدوى من آلية مزاد الدولار، لتحقيق استقرار سعر الصرف. وقال لـ«العربي الجديد»: «في تصوري وتقييمي فإنّ الرقابة على شراء الدولار وحصرها في أضيق الحدود أسلم من التدخل في السوق مباشرة عن طريق بيع الدولار، ويمكن ضبط عملية بيع الدولار بشكل حقيقي عن طريق فرض قيود صارمة جداً على عمليات البيع والتحويل، وهو في تصوري أفضل الحلول لمواجهة المضاربات على العملة والتلاعب بالصرف». وأكد مركز اليمن والخليج للدراسات (مستقل)، أن على قيادة البنك المركزي تنفيذ استراتيجية مُغايرة في إدارة السياسة النقدية، من أجل الحد من تقلبات سعر صرف الريال اليمني، وهي استراتيجية تستدعي إعادة تقييم سعر صرف العملة المحلية، بحسب مختلف المؤشرات ذات الصلة، مثل حجم الكتلة النقدية المتداولة، ومستوى عجز ميزان المدفوعات. من جانبه، يرى أستاذ الاقتصاد في جامعة عدن، يوسف سعيد، أن تحقيق استقرار الريال أو عودته إلى مستوياته السابقة من خلال آلية مزاد الدولار، تعتبر هدفاً بعيد المنال في الوقت الراهن، لأسباب عديدة، منها ندرة الاحتياطيات الأجنبية من النقد الأجنبي، وتوقف عائدات النفط، والتراجع الكبير في الموارد الضريبية والجمركية، واستمرار الاختلالات الاقتصادية الكلية.

وقال سعيد لـ«العربي الجديد» إن أداة بيع الدولار من خلال المنصة الإلكترونية كانت ناجحة في بلدان أخرى، وفي حالة اليمن، نجحت في سحب جزء كبير من فائض السيولة مكّنت البنك المركزي من الاستمرار في صرف رواتب موظفي الدولة بانتظام، دون اللجوء إلى مصادر تضخمية. واعتبر سعيد أن مزاد بيع الدولار ليس أداة من أدوات السياسة النقدية التي يكون لها أثر في استقرار سعر الصرف، وإنما فرصة لتقليص هامش المضاربة بالعملة، مشيراً إلى أن التطورات الأخيرة في البحر الأحمر، واستهداف الحوثيين السفن التجارية، قد تكون سبباً مساهماً في تراجع قيمة الريال.

موظفات يمنيات في مقر البنك المركزي في صنعاء (فرانس برس)

الكويت تستقدم عمالة تونسية

بحثت الهيئة العامة للقوى العاملة الكويتية آليات تعزيز التعاون في مجال استقدام العمالة التونسية وتشغيلها في الكويت. جاء ذلك خلال استقبال المدير العام للهيئة مرزوق العتيبي، سفير تونس لدى الكويت، محمد عبد الكريم بوبالي والوفد المرافق له، وفق بيان الهيئة أمس الأحد.

أكد العتيبي أهمية سوق العمل بالكويت، حيث يستقطب العمالة بما يحتاجه من تخصصات تخدم سوق العمل؛ إذ تبذل الهيئة جهوداً حثيثة لتطوير عملية استقدام العمالة الماهرة، بما يخدم المصالح التنموية والاقتصادية للكويت، ويعود بالنفع على العمالة والبلدان المرسلة. وشدّد على دور الهيئة في توفير الحماية القانونية وحماية مسارات الانتقال من الدولة المرسلة إلى المستقبلة.

العراق

ابتزاز شركات أجنبية يهدد الاستثمار

بغداد ـ **صفاء الكبيسي**

كشفت السفيرة الألمانية في بغداد كريستيانا هومان، أخيراً، تعرّض شركات بلادها المستثمرة داخل العراق للابتزاز ومحاولات الحصول على «إتاوات»، مؤكدة أن ذلك وجه من الفساد، وله تأثيرات سلبية في الواقع الاستثماري في البلاد.

وتراجعت في السنوات الأخيرة عمليات الابتزاز التي تعرضت لها شركات أجنبية استثمارية في العراق، عما كانت عليه قبل عام 2021، إذ اضطرت قبل ذلك الوقت شركات كثيرة إلى وقف أعمالها أو تسليمها لشركات ثانوية أخرى في مناطق عدة من البلاد، بسبب مشاكل مختلفة، أبرزها مضايقات جهات قبلية وعشائرية أو فصائل مسلحة للحصول على مكاسب مادية عبر إجبار الشركات على دفع إتاوات أو توظيف نسبة معينة لديها من أبناء المنطقة. وتبذل الحكومة العراقية الحالية، جهوداً كبيرة لتأمين بيئة استثمارية آمنة وجيدة في البلاد، ولا سيما أنها تولي ملف الخدمات وتطوير البنى التحتية أولوية قصوى ضمن خططها.

تحذيرات من الغرفة

من جهتها، حذرت غرفة تجارة بغداد، من عودة عمليات الابتزاز وخطورتها على الواقع الاستثماري في البلاد. وقال عضو الغرفة، حارث العباسي، إن «ما تحدثت به السفيرة الألمانية أمر خطير للغاية. الواقع الاستثماري في العراق في الفترة الأخيرة جيد قياساً بالسنوات السابقة، وأن أي مشاكل أمنية وعمليات ابتزاز ستكون لها تأثيرات خطيرة جداً في الخطط الحكومية الاستثمارية».

وأضاف العباسي في حديثه، لـ«العربي الجديد»، أن «الحكومة وضعت خطة متكاملة لتأمين عمل تلك الشركات، وأن الخطة أثبتت نجاحاً، لذا يجب الحفاظ على ذلك النجاح»، مشدداً على «ضرورة متابعة المعلومات التي تحدثت بها السفيرة، وكشف تلك الجهات التي تحاول تهديد المستثمرين للحصول على إتاوات وما إذا كانت جهات مليشياوية أو أحزاباً متنفذة أو غيرها، ومحاسبتها قانونياً».

وأشار إلى «ضرورة أن تكون هناك خطط بعيدة المدى للحفاظ على البيئة الاستثمارية، وأن يكون هناك تنسيق بين الجهات الرقابية والقضائية والأمنية، إذ إن ملف الاستثمار هو اليوم من أساسيات العمل الحكومي». وتعمل في العراق الآلاف من الشركات الاستثمارية في قطاعات مختلفة، وتسعى حكومة محمد شياع السوداني لجذب استثمارات جديدة، لذا اتجهت للتعاقد مع شركات رصينة، في مسعى منها لتنشيط القطاع الاقتصادي في البلاد الذي تراجع في الفترات الماضية.

إتاوات على مستثمرين ألمان

في قناة تلفزيونية عراقية، مساء الجمعة الماضي، قالت السفيرة الألمانية في بغداد كريستيانا هومان، إن «مستثمرين ألماناً طُلب منهم نوع من الإتاوات في العراق»، مؤكدة أن «المستثمرين لم يدفعوا الإتاوات، لأن هذا الأمر غير قانوني بالنسبة إلينا، وأنهم إذا دفعوا فإنهم سيمثلون أمام القضاء في ألمانيا».

وأشارت إلى أنه «بالنتيجة فإن تلك الإتاوات تؤثر بالاستثمارات في العراق، كما من المحتمل أن تنسحب الشركات المستثمرة من العراق». ورفضت السفيرة الكشف عن الجهات التي طلبت إتاوات من المستثمرين، مؤكدة أنه «بما أن القضية لا تزال سارية، فلا أستطيع الكشف عن التفاصيل». وأضافت أن «الأمر يتعلق بالعديد من المشاكل، والإتاوات شملت عقوداً مختلفة قديمة وجديدة»، مشددة على أنه «يجب التصدي للأمر الذي يمثل فساداً».

عقود حكومية

يعوّل العراق كثيراً على الشركات الاستثمارية الألمانية، بخاصة في مجالي الكهرباء والصحة، وكان رئيس الوزراء العراقي، قد وقّع مطلع العام الماضي 2023 في أثناء زيارته لألمانيا عقداً مع شركة سيمنز الألمانية، لتطوير قطاع الكهرباء، وتعمل الشركة على وضع خطة متكاملة لمنظومة الكهرباء العراقية بشكل عام، تتضمن حلولاً للمشاكل. وتتولى الشركة إنشاء محطات توليد جديدة، والاستفادة من الغاز المصاحب في دعم وزيادة إنتاج الطاقة الكهربائية، فضلاً عن تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة، وهي الطاقة الشمسية وحركة الرياح، وإنشاء محطات تحويل في عموم مناطق العراق، إلى جانب تطوير وتأهيل كوادر وزارة الكهرباء ونقل الخبرات.

ولم تكشف الجهات الحكومية العراقية عن تفاصيل عمليات الابتزاز تلك، كذلك فإن الجهات القضائية المعنية بقضايا الفساد، ومنها هيئة النزاهة، لم تكشف عمّا إذا كانت قد تلقت بلاغاً من السفارة الألمانية بشأن عمليات الابتزاز أو لا. النزاهة، لم تكشف عمّا إذا كانت قد تلقت بلاغاً من السفارة الألمانية بشأن عمليات الابتزاز أو لا.

أخبار العالم

ارتفاع استهلاك الكهرباء في الصين

أظهرت بيانات رسمية أصدرتها الهيئة الوطنية للطاقة أن حجم استهلاك الكهرباء في الصين، وهو مقياس رئيسي للنشاط الاقتصادي، سجل توسعاً قوياً في إبريل/ نيسان عام 2024. وأشارت الهيئة إلى أن حجم استهلاك الكهرباء ارتفع بنسبة 7 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 741,2 مليار كيلوواط ساعي خلال الشهر الماضي. وعلى وجه التحديد، ارتفع حجم استهلاك الكهرباء في الصناعات الأولية والثانوية بنسبتي 10,5 في المائة و6,2 في المائة على أساس سنوي على التوالي. وارتفع حجم الكهرباء المستخدمة في القطاع الثالث بنسبة 10,8 في المائة. وسجل حجم استهلاك الكهرباء للأغراض المنزلية بالصين زيادة بنسبة 5,9 في المائة في إبريل الماضي، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

مركز لوجستي لسلسلة تبريد في أميركا

قالت شركة «سي جي لوجستيكس»، أكبر شركة للخدمات اللوجستية في كوريا الجنوبية، أمس الأحد، إنها ستبني مركزاً لوجستياً لسلسلة تبريد في الولايات المتحدة الأميركية. وقالت الشركة إن المركز الجديد، المصمم خصيصاً لتوصيل منتجات التخزين البارد والبضائع المجمدة، سيُنشأ في «نيو سينشري» بولاية «كنساس»، حيث يوجد خط سكك حديدية رئيسي قريب. وتبلغ مساحة المركز نحو 27 ألف متر مربع، وسيبدأ عملياته في الربع الثالث من العام المقبل، وسيكون قادراً على توصيل البضائع من الولاية الواقعة في وسط البلاد إلى حوالى 85% من الولايات في غضون يومين. وقالت الشركة الكورية الجنوبية إنها تخطط أولاً للتعامل مع منتجات شركة الأغذية العالمية «أبفيلد»، ثم ستقدّم خدماتها اللوجستية لسلسلة التبريد إلى عملاء آخرين.

مال وسياسة

أثار إعلان وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، اعتزام حكومته إلغاء التجارة الحرة مع تركيا وفرض رسوم جمركية على منتجاتها بنسبة 100%، عاصفة من الجدل بين التجار والمصنعين، وسط انتقادات حادة من جانب المستوردين للخطوة المرتقبة

أزمة في أسواق إسرائيل

خلافات حادة بشأن إلغاء التجارة الحرة مع تركيا

سوق الكرمل في تل أبيب، 30 ديسمبر 2022 (Getty)

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

عاصفة كبيرة وخلافات حادة تشهدها أروقة صناعة القرار الاقتصادي في إسرائيل، خاصة بين المستوردين والمصنّعين، على خلفية إعلان وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، اعتزامه إلغاء اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا وفرض رسوم جمركية بنسبة 100% على الواردات منها رداً على قرار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وقف الصادرات وتجميد كل أشكال التجارة إلى إسرائيل بسبب منعها وصول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، الذي يشهد عدواناً وحشياً من جيش الاحتلال للشهر الثامن على التوالي.

وحذّر شاهار ترجمان، رئيس اتحاد الغرف التجارية الذي يمثل المستوردين في إسرائيل، من أن «سموتريتش يتخذ منعطفاً سياسياً والمستهلكون سيدفعون الثمن». وتساءل ترجمان قائلاً: «هل نعتقد حقاً أننا سنعاقب أردوغان؟ إذا كان افتراضنا العملي هو أن سلوكنا العدواني سيغيره، فهذا خطأ... ما الهدف من هذه الخطوة؟ ما سيحدث هو أنك تجعل تكلفة المعيشة أسوأ؟».

وقال ترجمان، وفق ما نقلت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، أمس الأحد: «لا يمكنك حقاً إنشاء صناعة تحل محل المنتجات التركية... وحتى لو فعلت ذلك، فسوف يستغرق الأمر سنوات، وربما تريد أيضاً رسوماً وقائية حتى تتمكن من ذلك، كما أنك لن تكون منافساً لهم في السعر». وتابع: «هناك أشياء يمكن إنتاجها في إسرائيل، وأنا أؤيد صناعتنا، لدينا 400 ألف عامل يكسبون لقمة عيشهم من الصناعة، لكن هناك أيضا ملايونا شخص يكسبون عيشهم من التجارة والخدمات». وأشار إلى أن التجار يمارسون ضغوطا على الحكومة، وكذلك هناك مسؤولون في وزارتي المالية والاقتصاد يعارضون توجه سموتريتش، وبعض أعضاء الحكومة أيضاً ضد هذه الخطوة، لكنهم لن يقولوا ذلك علناً. وأضاف: «من المفترض أن خطوته ذكية سياسياً، لكن الجمهور سيدفع الثمن بسببها».

وفي عام 2023، بلغ إجمالي استيراد البضائع من تركيا نحو 5,2 مليارات دولار، منها نحو 2,8 مليار دولار لصناعة البناء والتشييد وحدها، حيث تعمل مصانع محدودة على إنتاج هذه المواد في إسرائيل. واحتلت إسرائيل المركز الـ13 في قائمة الدول الأكثر استيراداً للمنتجات التركية العام الماضي، مشكّلة 2,1% من مجموع الصادرات التركية. ووضعت تركيا الشهر الماضي قيوداً على تصدير الصلب والأسمدة ووقود الطائرات ضمن 54 فئة من المنتجات الأخرى لإسرائيل، وقالت إن ذلك بسبب رفض إسرائيل السماح لها بالمشاركة في عمليات إسقاط المساعدات جواً على غزة. وقررت أنقرة بعدها مطلع مايو/أيار الجاري وقف ما تبقى من التجارة. وتظهر بيانات وزارة التجارة التركية أن أهم الصادرات إلى إسرائيل هي الصلب والمركبات والبلاستيك والأجهزة الكهربائية والآلات.

العجز المالي يتجاوز الحدود

تكبدت إسرائيل فاتورة بقيمة 60 مليار شيكل (16 مليار دولار) بعد سبعة أشهر من الحرب على قطاع غزة، ما يترك عجز ميزانيتها على مسار يتجاوز هدف العام الحالي. وأظهرت بيانات وزارة المالية، نهاية الأسبوع الماضي، أن العجز المالي قفز إلى 7% من الناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي بنهاية أبريل/نيسان، وهو أعلى من تقديرات الحكومة البالغة 6,6% لعام 2024. وارتفع الإنفاق 36% تقريبا في الأشهر الأربعة الأولى من 2024 مقارنة بالفترة نفسها من 2023.

سموتريتش يعاقب المستهلك وليس أردوغان

تال أورين، مستورد قطع غيار السيارات والزيوت من تركيا، يتخوف من فرض رسوم بنسبة 100% على الواردات من تركيا قائلاً: «هناك منتجات أستوردها حصراً من تركيا، وسأضطر إلى مواصلة استيرادها بطرق أخرى للتحايل على المقاطعة التركية، لكن تكلفة الخدمات اللوجستية والشحن ستكون ثلاثة أضعاف، أضف الرسوم الجمركية الكاملة وسيتضاعف السعر، ولن يكون لدي خيار سوى تحميل التكاليف على المستهلك...

سموتريتش لا يعاقب أردوغان، بل المستهلك». في السياق، قال إسحاق ليفي، الذي يملك شركة متخصصة في استيراد الفواكه المجففة والمكسرات والزيتون من تركيا: «سنجد بدائل للسلع التركية، لكنها ستكون أكثر تكلفة بعشرات في المائة... شهد الشهر الماضي فوضى خطيرة، فقد كنا نبحث عن طريقة لجلب البضائع عبر دول أخرى، وهذا أمر صعب، لأن هناك دولاً لا تريد أن تنحاز إلى أي طرف». كما هاجم مسؤولون كبار في الوزارات الاقتصادية بالحكومة الإسرائيلية، مبادرة وزير المالية، وفق ما نقلت الصحيفة الإسرائيلية، إذ قالوا إنها «قادمة من الأمعاء وليس من الرأس لمعاقبة أردوغان، بينما سيعاقب مواطني إسرائيل، كما أن من المستحيل تجاهل أهمية طريق التجارة التركي في تأثيره على تكاليف المعيشة، وقد يؤدي القرار إلى زيادة معدل التضخم بنسبة 1% إضافية هذا العام، وهو رقم كبير».

رد إسرائيلي على «السلطان»

في المقابل، يؤيد رئيس جمعية المصنعين الإسرائيليين رون تومر، مبادرة وزير المالية، معتبرا أن «الإجراء رد إسرائيلي مناسب على السلطان التركي يشير له وللعالم أجمع بأن الضرر الاقتصادي الذي تتعرض له جراء قرار وقف الصادرات لن يمر دون رد... يجب على أردوغان أن يفهم أنه لا يمكن السماح لأهوائه بتوجيه العلاقات التجارية وأن هناك ثمناً للخطوات الأحادية الجانب». وبحسب رؤساء مصلحة الضرائب، فإن قرار سموتريتش لن يدخل حيز التنفيذ إلا بعد موافقة الحكومة عليه ومن المرجح أن يوافق عليه الوزراء. لكن السلطات القانونية شككت في شرعيتها، خاصة فيما يتعلق بعقود السيارات التي تم توقيعها بالفعل. ووفقا للموقع الرسمي لوزارة التجارة التركية، جرى توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا وإسرائيل في 14 مارس/آذار 1996 في القدس المحتلة، ودخلت حيز التنفيذ في الأول من مايو/أيار1997. وتتضمن الاتفاقية إلغاء الرسوم الجمركية، بالإضافة إلى تنظيم عدة مجالات مثل ميزان المدفوعات والمشتريات العامة وحقوق الملكية الفكرية، ومكافحة الإغراق.

> واردات إسرائيل من تركيا بلغت نحو 5,2 مليارات دولار في 2023

فروق أسعار بنسبة 300% مقارنة بألمانيا

ويأتي التصعيد التجاري بين إسرائيل وتركيا في وقت تتزايد الضغوط على المستهلك الإسرائيلي، وسط ارتفاع التكاليف الناجمة عن اضطراب سلاسل التوريد التي سببتها هجمات الحوثيين في اليمن على السفن الإسرائيلية وغيرها من الجنسيات الأخرى المارة في البحر الأحمر والمتجهة نحو إسرائيل. وذكرت صحيفة معاريف في تحليل لها، أن موجة ارتفاع الأسعار آخذة في التزايد، وللحكومة أيضاً دور كبير في وقوع المستهلك تحت العبء، مشيرة إلى أنه من خلال إجراء مقارنة بين أسعار نفس العلامات التجارية في إسرائيل وألمانيا جرى اكتشاف مفاجئة صادمة بأن هناك فروق تصل إلى 300% أعلى في إسرائيل.

ولفت التحليل إلى أن موردي الماركات العالمية في إسرائيل يستمرون في زيادة أسعار المنتجات الاستهلاكية في سلاسل التسويق مع ادعاء أنه «لا يوجد خيار»، بينما السؤال الذي يطرح نفسه كيف يمكن في قلب أوروبا أن تدفع نصف السعر وأقل لنفس العلامات التجارية، على الرغم من أن مستوى الدخل هناك يعادل متوسط الأجر في إسرائيل؟ ويطاول صعود الأسعار جميع قطاعات الاقتصاد، حيث تستمر أسعار السلع الغذائية والتبغ والوقود في الارتفاع، وفي الوقت نفسه، يبدو أن الحكومة تراقب من الخطوط الجانبية ولا تتحرك لحماية المستهلكين، وفق معاريف، حيث تستمر أسعار المنتجات الخاضعة للرقابة، مثل السلع الأساسية، في الارتفاع، في حين أثبتت أن تهديداتها للمصنعين وتجار التجزئة بإجراءات رادعة لمنع رفع الأسعار، أنها تهديدات فارغة. وحذرت معاريف من أنه إذا استمر الاتجاه الحالي «فسنشهد اتساع الفجوات الطبقية وتبخر الطبقة الوسطى في السنوات المقبلة». وقالت «تغرينا شركات التمويل والبنوك بزيادة المشتريات من خلال تأجيل المدفوعات والقروض لأي شخص وطرق التمويل التي لا يدركها معظم المستهلكين من القطاع الخاص بالنتائج والعواقب التي سيتعين عليهم التعامل معها خلال ثلاث إلى خمس سنوات». وأشارت إلى أن من المتوقع قريباً أن ترتفع ضريبة القيمة المضافة من 17% إلى 18%، ومن الممكن استخدام هذه الزيادة كذريعة لرفع الأسعار على نطاق أوسع.

الصين تحقق في إغراق أسواقها بمادة كيميائية

بكين ـ **العربي الجديد**

أعلنت وزارة التجارة الصينية، أمس الأحد، عن البدء في تحقيق يتعلق بـ«إغراق» الأسواق الصينية بمادة كيميائية مستوردة من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية وتايوان واليابان، تدخل في العديد من الصناعات الحيوية في ثاني أكبر اقتصاد في العالم. وذكرت الوزارة في بيان، أوردته وكالة شينخوا، أنها اتخذت هذا القرار وفقاً للوائح مكافحة الإغراق في البلاد. وأشار البيان إلى أن التحقيق سينظر في مادة بولي فورمالدهيد كيوبليمر، المعروفة أيضاً باسم بولي أوكسي ميثيلين كوبوليمر، المستوردة من تلك الدول والمناطق (في إشارة إلى تايوان) خلال الفترة من الأول من يناير/كانون الثاني 2023 حتى 31 ديسمبر/كانون الأول من نفس العام. وأضاف أنه سيتم التحقيق أيضاً في أي ضرر لحق بصناعة بولي أوكسي ميثيلين كوبوليمر خلال الفترة من الأول من يناير/كانون الثاني 2021 حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2023. وحثت الوزارة الأطراف المهتمة على التسجيل في غضون 20 يوماً اعتباراً من أمس، للمشاركة في التحقيق. ومن المتوقع أن يُختتم التحقيق قبل 19 مايو/أيار 2025، ولكن قد يتم تمديده لنصف سنة في ظل ظروف خاصة، وفق ما نقلت شينخوا. وتستخدم مادة بولي أوكسي ميثيلين كوبوليمر في مجموعة واسعة من الصناعات، من بينها قطع غيار السيارات والأجهزة الكهربائية والمعدات الطبية ومواد البناء.

مصنع قطع غيار سيارات في مقاطعة جيانغسو الصينية، 6 مايو 2024 (Getty)

بيزوس ثاني أغنى رجل في العالم بدل ماسك

بيزوس خلال مشاركته في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخ، 2 نوفمبر 2021 (فرانس برس)

نيويورك ـ **العربي الجديد**

استعاد الملياردير الأميركي جيف بيزوس مؤسس شركة أمازون مرتبة ثاني أغنى رجل في العالم من إيلون ماسك الرئيس التنفيذي لشركة تسلا لصناعة السيارات الكهربائية، فيما حافظ الفرنسي برنار أرنو القادم من عالم الأزياء على لقب أغنى رجل في العالم بثروة تُقدر بنحو 214,8 مليار دولار، حيث يحتل الصدارة منذ فبراير/ شباط الماضي، فيما صعد بيزوس إلى المرتبة الثانية بنهاية الأسبوع الماضي بثروة تبلغ 202,4 مليار دولار، بعدما استطاع إضافة مليار دولار لثروته خلال أسبوع بحسب قائمة فوربس لأثرياء العالم. والزيادة في ثروة بيزوس جاءت نتيجة ارتفاع سهم شركة أمازون عقب تحقيقها أداءً جيداً في الربع الأول من العام الجاري. وعلى الرغم من نجاحه في إضافة 1,5 مليار دولار إلى ثروته خلال أسبوع، فقد تراجع إيلون ماسك إلى المرتبة الثالثة بين أثرياء العالم بثروة تقدر بنحو 196,3 مليار دولار. وحافظ الرئيس التنفيذي لشركة ميتا مارك زوكربيرغ على وجوده في المرتبة الرابعة بين أغنى الرجال في العالم بثروة بلغت 165,6 مليار دولار، وذلك على الرغم من تراجع ثروته بنحو 456 مليوناً خلال الأسبوع الماضي. وفي المرتبة الخامسة جاء الرئيس التنفيذي لشركة أوراكل لاري إيسون بثروة تُقدّر بنحو 153 مليار دولار، حيث زادت ثروته ة بنحو 1,6 مليار دولار خلال أسبوع.

تحالف عالمي لشراء الخطوط الباكستانية

إسلام آباد ـ **العربي الجديد**

تقدم تحالف عالمي يضم عدداً من شركات الطيران العالمية بعرض لشراء حصة أغلبية في الخطوط الجوية الباكستانية، حيث يمثّل بيع هذه الحصة من جانب إسلام آباد خطوة نحو التزامها ببرنامج اقتصادي متفق عليه مع صندوق النقد الدولي، مقابل منحها قرضاً جديداً بحلول يوليو/تموز المقبل. وذكرت وكالة بلومبيرغ الأميركية أن أعضاء التحالف، الذي قدّم عرضاً لشراء «الخطوط الجوية الدولية الباكستانية» يشمل «سويس أفييشن غروب» السويسرية، و«إيربورت كومبيتنس» النمساوية، و«بيرل أسيت مانجمنت» الأسترالية، بالإضافة إلى «سيرين إير»، و«إير سيال» الباكستانيتين. وقال رئيس الوزراء شهباز شريف، الذي عاد إلى السلطة في مارس/ آذار الماضي، إنه ليس من الممكن استمرار الحكومة في إنقاذ شركة الطيران التي تتكبد خسائر. والشركة لم تحقق أرباحاً منذ نحو عقدين. وقالت لجنة الخصخصة الباكستانية إنها تلقت تعبيراً من ثماني جهات بشأن اهتمامهم بشراء الحصة. وأخفقت المحاولات السابقة لبيع حصة في شركة الطيران، بعد أن عارضتها المنظمات السياسية والنقابات العمالية. وهذه المرة، أدى التقدم الذي أحرزته الحكومة إلى تحفيز المستثمرين، مما ساعد أسهم شركة الطيران على مضاعفة قيمتها أربع مرات تقريباً منذ بداية العام، وأصبح سهمها الأفضل أداءً على مؤشر «بلومبيرغ إنتليجنس» لتقييم شركات الطيران العالمية. وأبدى مستثمرون دوليون من ألمانيا وفرنسا وهولندا والإمارات وماليزيا وتركيا، إلى جانب شركات محلية، اهتماماً بشراء حصة في شركة الطيران، وفقاً لبيان صادر عن وزارة الطيران في مارس/آذار الماضي. وقررت الحكومة عدم تحويل 73% من إجمالي ديون شركة الطيران، البالغة 830 مليار روبية (2,99 مليار دولار) إلى المشتري، وفقاً للوثيقة المنشورة على الموقع الإلكتروني للوكالة المختصة ببيع الأصول. تتمتّع الخطوط الجوية الباكستانية بحقوق الهبوط في 178 وجهة، بما في ذلك مطارات دولية رئيسية، مثل مطار هيثرو في لندن. مع ذلك، فقد اضطرت إلى تقليص رحلاتها في الآونة الأخيرة، بعد نقص الأموال اللازمة لدفع ثمن الوقود. وعيّنت الحكومة الباكستانية مؤسسة «إرنست آند يونغ» العالمية للقيام بدور المستشار المالي للمساعدة في بيع الحصة.

ركاب ينتظرون في مطار بينظير بوتو الدولي في إسلام آباد، 9 يونيو 2014 (فاروق نعيم/ فرانس برس)

رؤية

خيارات مصر الاقتصادية لمعاقبة الاحتلال

مصطفى عبد السلام

نعم، تستطيع مصر معاقبة دولة الاحتلال على جرائم الإبادة الجماعية التي تقترفها بحق أهالي غزة منذ ما يقرب من 8 أشهر إن أرادت، وأن تشكل مع دول عربية وإسلامية أخرى منها تركيا وماليزيا واليمن تحالفاً قوياً لخنق إسرائيل اقتصادياً وتجارياً والضغط عليها لوقف تلك الحرب الإجرامية، وأن تدعم وبقوة حملات مقاطعة السلع الإسرائيلية ومنتجات الدول الداعمة لها. صحيح أن الحكومة المصرية تحركت سياسياً قبل أيام قليلة عبر تأكيد أنها تبحث في الانضمام إلى جنوب أفريقيا في الدعوى التي رفعتها أمام محكمة العدل الدولية ضد إسرائيل بتهمة ارتكاب جريمة «إبادة جماعية»، نافية بذلك تقارير عبرية تتحدث عن عدول القاهرة عن موقفها، لكن على المستوى الاقتصادي فإن هناك خطوات سريعة أخرى تستطيع مصر فعلها والقيام بها منفردة إذا ما أرادت حقاً معاقبة دولة الاحتلال وتوجيه ضربة إلى اقتصادها وأسواقها، بل إلى سمعتها الاستثمارية والمالية، والحد من فرص تنامي العلاقات التجارية الحالية والمستقبلية، أو التعاون في أنشطة حيوية منها الطاقة والصناعة والزراعة والسياحة.

أولى الخطوات التي يمكن للقاهرة فعلها هو وقف التطبيع الاقتصادي مع دولة الاحتلال بجميع صوره وأشكاله، وأولى تلك الصور وقف استيراد الغاز الطبيعي من دولة الاحتلال، حيث أبرمت القاهرة في السنوات الأخيرة عدة اتفاقات مع حكومات نتنياهو المتعاقبة تقضي باستيراد الغاز الإسرائيلي وبقيمة تتجاوز 20 مليار دولار تمت زيادتها في وقت لاحق إلى ما يزيد عن 23 مليار دولار، كما اتفقت مصر في نهاية شهر مارس/آذار الماضي على زيادة كميات الغاز الطبيعي الواردة من إسرائيل بنحو 26% لتصل إلى 1,450 مليار قدم مكعب يومياً خلال النصف الأول من العام المقبل 2025، بدلاً من 1,15 مليار قدم مكعب يومياً الآن. تجدر الإشارة إلى أنّ جزءاً من الغاز الإسرائيلي المستورد الذي تدفق على مصر منذ العام 2020 يوجه إلى الأسواق والمصانع المحلية بشهادة مسؤولين مصريين، في حين تتم إعادة تصدير الجزء الآخر إلى الأسواق العالمية وفي مقدمتها أسواق أوروبا، ويمكن أن تمتد خطوة الوقف والتجميد المصرية أيضاً إلى اتفاق يسمح بتصدير الغاز من إسرائيل إلى الاتحاد الأوروبي عبر مصر يمتد إلى 3 سنوات، قابلة للتجديد تلقائياً لمدة عامين.

أما الخطوة الثانية التي يمكن للقاهرة القيام بها فهي وقف اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة المعروفة اختصاراً باسم «الكويز»، وهي اتفاقية تجارية تضم كلّاً من مصر وإسرائيل والولايات المتحدة، وتم إعلانها في نهاية العام 2004، وتسمح للمنتجات المصرية بالنفاذ والدخول إلى الأسواق الأميركية من دون جمارك بشرط أن يدخل فيها مكون إسرائيلي بنسبة محددة، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في شهر فبراير/شباط 2005، وكانت نسبة المكون الإسرائيلي عند بداية تفعيلها 11,7%، وانخفضت بعدها بعامين إلى 10,5%، هذه الخطوة ضرورية في هذا التوقيت بالذات، خاصة أنها تقطع الخطوات الحالية التي كانت القاهرة وتل أبيب تعملان عليها في الفترة الماضية وتهدف إلى توسيع دائرة التجارة الحرة مع واشنطن عبر اتفاقية «الكويز». تأثير إلغاء اتفاقية «الكويز» يمكن أن تكون له تأثيرات اقتصادية ونفسية على دولة الاحتلال من عدة زوايا منها أن مصر تستورد منتجات إسرائيلية تدخل في المنتجات التي يتم تصديرها إلى أميركا بنحو 150 مليون دولار، في المتوسط سنويًا، في حين بلغت صادرات مصر من الملابس عبر الاتفاقية في العام الماضي نحو 1,5 مليار دولار. كما أن الإلغاء أو على الأقل التجميد تحبط آمال عدد من المستثمرين ورجال الأعمال المصريين الطامحين إلى زيادة علاقاتهم الاقتصادية والتجارية مع أسواق دولة الاحتلال، وإقامة مشروعات استثمارية وتجارية مشتركة. وهناك خطوات أخرى يمكن للقاهرة العمل عليها على الفور منها وقف كل أشكال التطبيع الاقتصادي والسياحي والزراعي والتجاري وتبادل الوفود الرسمية ووفود رجال الأعمال مع دولة الاحتلال أسوة بما فعلته دول أخرى، وهذا العنوان العريض يمكن أن يتضمن خطوات تنفيذية منها وقف رحلات مصر للطيران وشركات الطيران المصرية الخاصة إلى مطار تل أبيب وغيره من المطارات الإسرائيلية، ووقف التنسيق السياحي وإرسال الوفود السياحية المصرية إلى إسرائيل والعكس، وتجميد اتفاقيات التبادل التجاري وعملياتها والمشاريع الاقتصادية المشتركة، وتجميد أنشطة خطوط النقل البحري بين موانئ مصر ومنها دمياط وموانئ إسرائيل ومنها ميناءا حيفا وأسدود في شرق البحر المتوسط.

ويمكن أن يمتد العقاب الاقتصادي المصري إلى إسرائيل إلى جوانب أخرى منها تجميد نتائج المفاوضات المصرية الإسرائيلية التي سبقت الحرب على غزة وكانت تهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، والوصول إلى 700 مليون دولار في التجارة الثنائية السنوية بحلول العام 2025، مقابل نحو 270 مليون دولار حالياً، بحسب أرقام صادرة عن وزارة الاقتصاد الإسرائيلية في نهاية مايو/أيار 2022، ووقف خطة تحديث معبر نيتسانا الحدودي الذي افتتح عام 1982، بهدف زيادة التجارة وهو معبر بري رئيسي بين إسرائيل ومصر عبر سيناء لنقل البضائع، وأستخدم في السنوات الأولى لاتفاقية السلام لحركة المركبات والمسافرين، لكنه تحول إلى معبر تجاري في وقت لاحق. كما يجب تجميد ما تم الاتفاق عليه بين البلدين قبل حرب غزة وكان يقضي بزيادة صادرات مصر الغذائية ومواد البناء إلى إسرائيل، وزيادة واردات مصر من التكنولوجيا والإمدادات الزراعية الإسرائيلية، والتعاون في مشاريع الطاقة الخضراء والبحث والتطوير. ما تفعله إسرائيل حالياً في قطاع غزة هو تهديد مباشر للأمن القومي المصري واعتداء صارخ على اتفاقية السلام الموقعة بين البلدين في العام 1979، وزاد هذا التهديد حينما دخلت قوات الاحتلال والدبابات الإسرائيلية منطقة رفح الحدودية ورفع العلم الإسرائيلي، ولذا فإن على مصر التحرك لحماية أمنها القومي الذي بات مهدداً والدفاع عن القضية الفلسطينية التي طالما دافعت عنها منذ احتلال إسرائيل فلسطين في العام 1948.